الحوار المُهيكل

معلومات أساسية عن

المسار الأمني

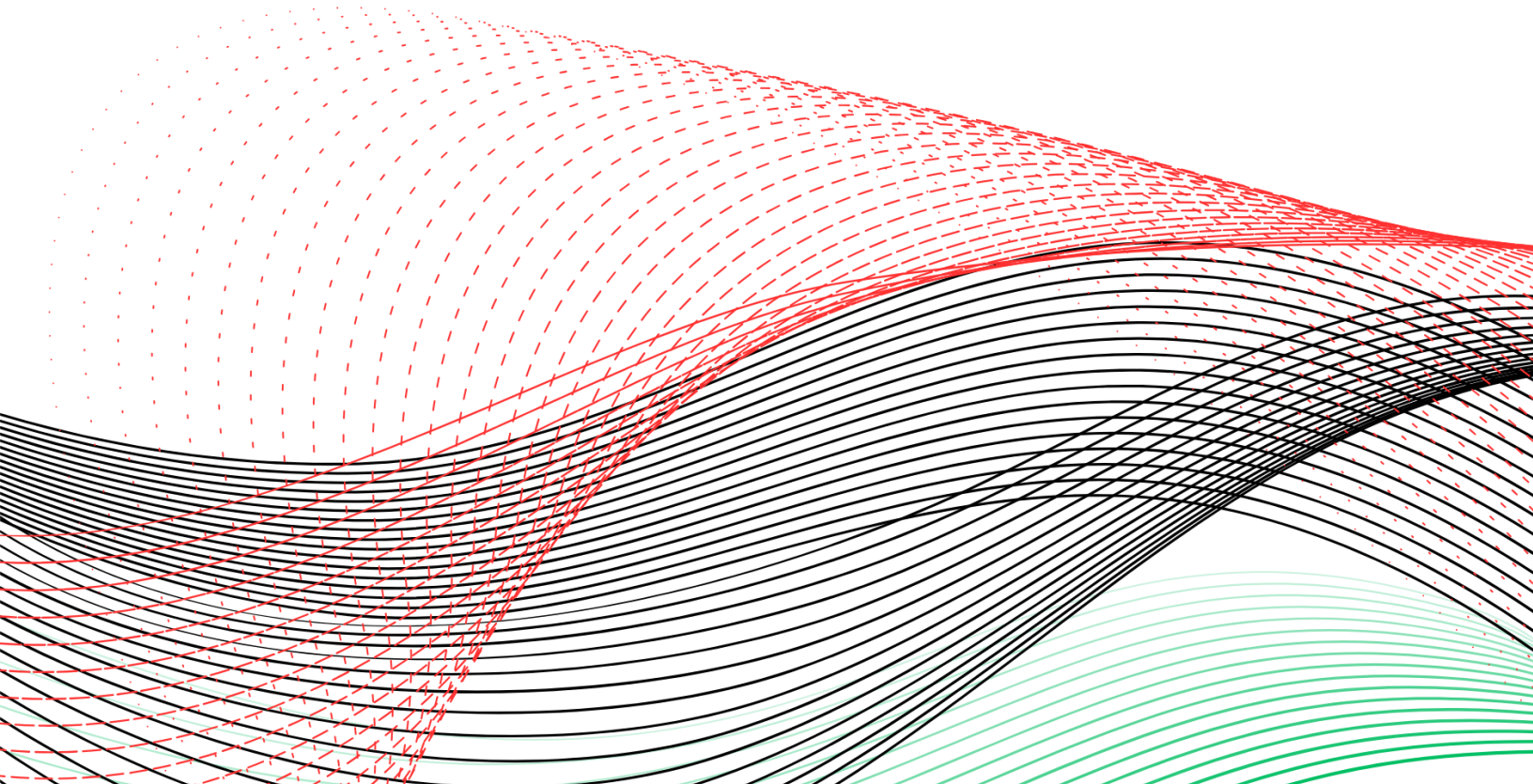

يهدف الحوار المهيكل إلى إعداد مجموعة من (1) التوصيات العملية والواقعية التي تتناول المشكلات الأكثر إلحاحاً والمتعلقة بالسياسات والحوكمة وذلك لتهيئة بيئة مواتية للانتخابات و(2) مقترحات تتناول السياسات العامة والتشريعات للوقوف على مسببات النزاع القائمة منذ فترات مطولة بغية الخروج برؤية وطنية موحدة ترسم الطريق نحو مرحلة الاستقرار الدائم. وعليه، اتفق أعضاء المسار الأمني على الوقوف على الإشكاليات التالية:

أمن محوره الإنسان (موضوع متقاطع بين المسارات)

تشدد المقاربة التي تتخذ من الإنسان محوراً لها على حماية الأفراد أكثر من التركيز على الدولة فقط بما يولي الأولوية لكرامة الإنسان وحقوق الإنسان والتعاون فيما بين المجتمعات والأطراف الأمنية العاملة تحت إشراف السلطة المدنية. وتسعى هذه المقاربة إلى تعزيز الثقة بين المواطنين والمؤسسات وبناء القدرة على الصمود والمساعدة في تلافي نشوب النزاعات على نحو استباقي.

غير أن التحديات ما تزال قائمة، بما فيها النماذج التي تتخذ من الدولة محوراً لها والتي عفا عليها الزمن وضعف سيادة القانون وبقاء التشكيلات المسلحة الموازية، الأمر الذي يقوض من السلطة المدنية وتشكيل جيش ومؤسسة أمنية موحدة ومهنية.

ومن بين الجهود الكفيلة بالنهوض بهذه المقاربة مبادرات لتعزيز مشاركة المجتمع المدني وتعزيز المشاركة الشاملة للشباب والمرأة ودعم برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والتعريف بالمعايير المهنية بما في ذلك مدونة قواعد السلوك.

أسئلة إرشادية

- كيف يمكن تمكين المجتمعات، بما في ذلك المرأة، للاضطلاع بأدوار فاعلة في الأمن؟
- كيف يمكن تعزيز التعاون بين السلطات والأهالي على نحو يراعي حساسية النزاعات بما يضمن عدم إلحاق الأذى بالمجتمعات لتلبية الاحتياجات الأمنية على اختلافها للنساء والرجال بشكل فاعل وبما يفضي إلى نتائج تعود بالنفع على الجميع؟
- ما هي المقاربات التي يمكنها أن تدعم تفكيك التشكيلات الدفاعية المحلية الحالية على نحو منتظم وإيقاف تحولها إلى أطراف مليشياوية منظمة ودعم جهود دمجها بالشرطة والجيش؟

- كيف يمكن للمبادرات التي تتم بقيادة مجتمعية ومحلية في ليبيا - والمتجذرة في الشرعية المحلية والأعراف الاجتماعية والهيكليات المجتمعية الموثوقة - أن تعزز عمليات نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج على نحو فاعل وأن تحدّ من العنف وتعزز التماسك الاجتماعي في عموم المجتمعات المنقسمة؟

حوكمة قطاع الأمن

تحرص حوكمة قطاع الأمن على أن تكون المؤسسات الأمنية - كالجيش والشرطة والمخابرات – خاضعة للمساءلة وتتحرى الشفافية وأن تعمل تحت إشراف مدني. ويعد تعزيز الحوكمة أمراً جوهرياً لتعزيز سيادة القانون وحماية حقوق الإنسان ومنع انقسام الجهات الأمنية وتسييسها. وكذلك فإن تعزيز الحوكمة يدعم المؤسسات المهنية التي تعكس التنوع الذي تزخر به ليبيا بما في ذلك مشاركة المرأة.

وفي ليبيا، بات الإصلاح أمراً محفوفاً بالتحديات بشكل خاص جرّاء العلاقات المعقدة التي تربط بين الأطراف السياسية والعسكرية وإبرام اتفاقات اجتماعية فيما بين المناطق وانقسام المؤسسات السياسية والأمنية. وعليه، فإن تعزيز الحوكمة أمر بالغ الأهمية لاستعادة الانسجام المؤسسي وإعادة تقوية المساءلة والنهوض بالوحدة الوطنية.

وقد ركزت الجهود المنصبة نحو تعزيز الحوكمة على النهوض بالتنسيق والرقابة والمشاركة مع المجتمع المدني واعتماد معايير مهنية بالإضافة إلى الخطوات المتخذة نحو توحيد المؤسسات الأمنية.

أسئلة ارشادية:

- هل القوانين الحالية كافية لدعم هذه المقاربة؟
- ما هي هيكليات الحوكمة الواقعية والناجعة وفقاً للسياق الليبي؟
- كيف يمكن ضمان الرقابة وتلافي عسكرة السياسة؟
- كيف يمكن النهوض بمشاركة المرأة على نحو هادف؟
- ما هي المصالح الجوهرية الوطنية والمحلية التي تتطلب الحماية؟
- ما هي مصادر التهديد الداخلية والخارجية لأمن ليبيا؟
- كيف يمكن للعوامل الإقليمية بما فيها تلك المعتمدة في شمال إفريقيا والساحل والبحر المتوسط أن تؤثر على المناخ الأمني في ليبيا؟

هيكلية أمنية وطنية موحدة بقيادة مدنية

إن وجود هيكلية أمنية وطنية موحدة أمر أساسي من أجل الاستقرار والشرعية والحوكمة الفاعلة. ويُقوِّض الانقسام –الناجم عن ازدواجية هياكل القيادة وتداخل الصلاحيات وتقادم التشريعات وضعف الرقابة والتفاوتات الإقليمية– فعالية القطاع الأمني وقدرته على الاستجابة. كما إن إعداد إطار موحد وشامل يعكس احتياجات المرأة ومشاركتها يستلزم تشريعاً واضحاً يحدد المهام والمسؤوليات والعلاقات بين المؤسسات المدنية والانضباطية، تحت إشراف سلطة مدنية.

وفي ليبيا، أسهمت هذه التحديات في الانقسام المؤسسي وتقويض الثقة العامة. وعليه فإن إعداد هيكلية متماسكة تعمل تحت إشراف مدني أمر بالغ الأهمية لتعزيز هيبة الدولة وتحسين تقديم الخدمات والنهوض بتوحيد البلاد.

وجمعت الجهود المنصبة لإحراز تقدم نحو تحقيق هذا الهدف بين إعداد الخطط الاستراتيجية والإصلاحات المؤسسية وتدابير بناء الثقة الرامية للنهوض بمستوى التنسيق والرقابة والتكامل فيما بين الجهات الأمنية.

أسئلة ارشادية

- ما هي هيكليات الحوكمة الواقعية والناجعة في السياق الليبي؟
- كيف يمكن إضفاء الطابع المؤسسي بفعالية على الرقابة المدنية على القطاع الأمني؟
- كيف يمكن تحقيق توازن بين الاحتياجات الأمنية وبين حماية الحقوق المدنية؟

أمن الانتخابات

إن الانتخابات الحرة والشاملة أساسية بالنسبة للديمقراطية والشرعية والمصالحة الوطنية. وينطوي أمن الانتخابات على حماية الناخبين والمترشحين والمؤسسات والبنى التحتية من الترهيب والعنف وفي الوقت نفسه الحرص على تهيئة بيئة آمنة تيسر المشاركة. ويجب إيلاء اهتمام خاص للوقوف على المخاطر التي تواجهها النساء بصفتهن مترشحات وناخبات بما في ذلك حملات التشويه وخطاب الكراهية والعنف الجسدي.

ويعد أمن الانتخابات أمراً أساسياً لقياس قدرات المؤسسات ويتطلب تنسيقاً بين الحكومة والجهات الأمنية والمفوضية الوطنية العليا للانتخابات والمجتمع المدني.

ومن بين التحديات نجد الانقسام في المواقع القيادية وتداخل المهام وغياب خطة موحدة لتأمين الانتخابات والقيود اللوجستية ومحدودية فرص التدريب والتمثيل ومثالب الأطر القانونية لا سيما فيما يتعلق بالعنف الذي يمارس ضد المرأة. ويزيد ضعف التنسيق بين الجهات الأمنية والمفوضية من إضعاف جاهزية الأمن.

وقد تركزت الجهود المنصبة نحو تعزيز أمن الانتخابات على تحسين إعداد الخطط والتنسيق والمعايير المهنية والتواصل مع المجتمع المدني بما في ذلك المنظمات التي تعمل بقيادات نسائية والإسهام بمقاربات تقوم على المساءلة بشكل أكبر.

أسئلة إرشادية

- كيف يمكن حماية العمليات الانتخابية والمرشحين، ولا سيما النساء، بفعالية؟
- كيف يمكن تنظيم حرية التعبير خلال العملية الانتخابية على أفضل وجه؟
- كيف يمكن توحيد أطر الأمن الانتخابي في عموم ليبيا؟
- كيف يمكن مجابهة خطاب الكراهية والمعلومات المضللة على نحو فاعل أثناء العمليات الانتخابية؟

استدامة وقف إطلاق النار ودرء النزاع

يشكل درء النزاع المسؤولية الجوهرية لمؤسسات الدولة العاملة تحت سيادة القانون، بالشراكة مع المجتمعات المحلية. وفي ليبيا، كان لاتفاق وقف إطلاق النار الموقع في عام 2020 واللجنة العسكرية المشتركة (5+5) ولجنة الهدنة التي شُكلت مؤخراً في المنطقة الغربية أهمية بالغة في التخفيف من العنف وتسهيل العملية السياسية. وتواصل قرارات مجلس الأمن دعواتها للتنفيذ التام للاتفاق، بما في ذلك انسحاب القوات الأجنبية والمرتزقة. وقد ندد مجلس الأمن أيضاً وباستمرار بأي تصعيد قد يمس بحماية المدنيين مطالباً بالإحجام عن اللجوء للقوة عند تسوية المصالح المتنافرة.

صحيح أن وقف إطلاق النار ما يزال قائماً، إلا أن الحفاظ عليه ما يزال محفوفاً بالتحديات جراء انعدام الثقة المستمر ومحدودية العمليات المشتركة وضعف التنسيق. ويعد تعزيز تدابير بناء الثقة وزيادة إشراك الجهات المجتمعية، بما فيها منظمات المجتمع المدني والمنظمات التي تعمل بقيادات نسائية، من الأمور الأساسية لدرء تجدد النزاعات.

وقد تركزت الجهود المبذولة منذ 2020 على مراقبة وقف إطلاق النار وتعزيز التنسيق ودعم الآليات المحلية للتهدئة وتعزيز مبادرات بناء السلام التي تقوم على أساس المجتمعات بالإضافة إلى التواصل الإقليمي والدولي المستمر.

أسئلة ارشادية

- كيف يمكن تعزيز منع النزاعات، وما هي المجالات التي ينبغي إعطاؤها الأولوية في مرحلة ما قبل الانتخابات؟
- ما هي التدابير التي يمكن أن تُتخذ لتنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار تنفيذاً كاملاً وتعزيز آليات التعاون الإقليمي فيما يتعلق بانسحاب المقاتلين الأجانب والمرتزقة؟
- ما هي الشروط اللازمة لتسهيل انسحاب المقاتلين الأجانب والمرتزقة من ليبيا؟
- كيف يمكن لمنظمات المجتمع المدني بما في ذلك المجموعات النسائية أن تكون أكثر فاعلية في الجهود المنصبة نحو درء النزاعات؟
- ما هي المقاربات اللازمة بعيدة المدى في مجال نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج؟